الأمم المتحدة

A/HRC/24/24

الجمعية العامة

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

آراء الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية التي ستشملها المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بمنطوق الفقرة ٦ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢١، المعنون "البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان".

ويوجز مساهمات وآراء الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية التي يمكن أن تشملها المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. واستمر ورود هذه المساهمات حتى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ في سياق مشاورة أطلقتها في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وقد أظهرت التعليقات الواردة تنوعاً في النهج والأولويات بين المجيبين، وهي كثيراً ما تعكس السياقات الوطنية والإقليمية؛ وتُقدَّم بعض الأنماط الشاملة والاستنتاجات العامة في نهاية التقرير.

وأكدت أغلبية المجيبين على الحاجة إلى مواصلة إعطاء الأولوية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في القطاعات التي حددت سلفاً في المراحل السابقة، أي نظام التعليم الرسمي – الابتدائي والثانوي والعالي – وكذا تدريب الموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين. وأشار هؤلاء المجيبون إلى ثغرات في وضع استراتيجيات تنفيذ وخطط عمل شاملة ومستدامة ليس فقط في سياق البرنامج العالمي، وإنما أيضاً في ضوء إصدار إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وسلط المجيبون الضوء على الحاجة إلى الدفع قدماً بالتنفيذ في المجالات التي لم تتخذ فيها إجراءات ذات بال وتثبيت العمل المنجز، وإجراء البحوث ذات الصلة وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتبادلها، وصقل منهجيات ونهج التعليم والتدريب بناء على الممارسات الجيدة التي أثبتت جدواها، وتعزيز الحوار بين المكلفين بالمسؤولية والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، كانت ثمة فئة مستهدفة ظهر بشكل بارز في الردود أنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام المركز، ألا وهي فئة المدرسين والمربين، بمن فيهم المهنيون العاملون في نظام التعليم الرسمي ومن ينشطون في بيئات غير رسمية.

وسلط المجيبون الضوء على فئات مستهدفة جديدة وهي الإعلاميون ومنظمات المجتمع المدني والشباب، بما يشمل حركات ومنظمات الشباب، وكذا فئات معينة من أصحاب الحقوق، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة، والأقليات والشعوب الأصلية، والنساء ضحايا العنف. وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، شملت المواضيع الأكثر تكراراً عدم التمييز والمساواة، مع إشارة خاصة إلى التمييز والعنف ضد النساء والفتيات؛ والتثقيف الرامي إلى تعزيز المواطنة والمشاركة الفاعلتين من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والمواطنة العالمية.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٩	٤
ثانياً –	الردود الواردة من الحكومات	١٠-٢٦	٦
ثالثاً –	الردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٢٧-٤٣	٩
رابعاً –	الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية	٤٤-٤٩	١٤
خامساً –	الردود الواردة من المجتمع المدني	٥٠-٦٨	١٦
	ألف- الردود الواردة من فرادى المنظمات غير الحكومية	٥٠-٦٢	١٦
	باء – الردود الواردة من مصادر أخرى	٦٣-٦٤	١٨
	جيم- تقرير عن مشاورة نظام توزيع البريد الإلكتروني للبرنامج العـــالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.....	٦٥-٦٨	١٨
سادساً –	الاستنتاجات	٦٩-٧٨	١٩

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في القرار ١٤/٢١، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تلتمس آراء الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية التي ستشملها المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي، وأن تقدم إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين تقريراً في هذا الشأن. وهذا التقرير مقدم وفقاً لذلك.

٢- وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أرسلت المفوضية السامية طلباً إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية تلتمس آراءها ومساهماتها. كما أُعلن عن المشاورة على موقع المفوضية السامية على شبكة الإنترنت. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، أطلقت رابطة تعليم حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات صبغة دولية، بالإضافة إلى الفريق العامل المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعلمها التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة، مشاورة على شبكة الإنترنت بشأن الموضوع عن طريق نظام توزيع البريد الإلكتروني LISTSERV التابع لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهو شبكة تضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد ومنظمة من المهتمين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣- وبحلول ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، كان قد ورد ٥٤ رداً على طلب المفوضية السامية، ١٧ منها من حكومات، و١٧ من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، و٦ من منظمات حكومية دولية ذات صبغة دولية وإقليمية، و١٣ من منظمات غير حكومية، وواحد من مؤسسة أكاديمية. وإضافة إلى ذلك، أرسلت رابطة تعليم حقوق الإنسان والفريق العامل المذكور أعلاه تقريراً للمشاورة الإلكترونية يلخص ٤١ مساهمة واردة من ١٩ بلداً. كما رد خمسة أفراد.

٤- ويلخص هذا التقرير جميع المعلومات الواردة، ويقدم بعض الملاحظات الختامية بناء على الاقتراحات المقدمة. وتركز الموجزات على طلب محدد من مجلس حقوق الإنسان بشأن المرحلة الثالثة، ولا تقدم معلومات مفصلة عن برامج ومسائل حقوق الإنسان التي قدم المجيبون تقارير مسهبة عنها في بعض الأحيان.

٥- ووردت ردود من حكومات الدول الأعضاء التالية: أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإستونيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، والسودان، وصربيا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وليتوانيا، وناميبيا.

٦- ووردت ردود من المؤسسات الوطنية التالية لحقوق الإنسان: اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان؛ واللجنة التنزانية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد؛ واللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان في رواندا؛ ومفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا؛ والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان؛ وديوان المظالم في كولومبيا؛ وديوان المظالم في بنما؛ والمعهد الألماني لحقوق الإنسان؛ ومفوض حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان؛ والمعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي؛ واللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر؛ واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان؛ وأمين مظالم البرتغال؛ ومحامي الشعب في جمهورية ألبانيا؛ ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا.

٧- كما ردت المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنظمة الدول الأمريكية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٨- وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، ردت المنظمات غير الحكومية التالية: وكالة نشر القانون الإنساني الدولي في أفريقيا الوسطى؛ وفرع النمسا لمنظمة العفو الدولية؛ وجمعية القلوب الرحيمة؛ ومركز تعليم المواطنة، سلوفينيا؛ والمركز القبرصي لحقوق الإنسان؛ ومنظمة التثقيف بالديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا؛ ورابطة تعليم حقوق الإنسان؛ ومنظمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومعهد حقوق الإنسان التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في أذربيجان؛ والبرنامج الهولندي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والحركة الإنسانية الجديدة؛ ومنظمة سوكا غاكاي الدولية؛ وصندوق الولايات المتحدة لليونيسيف. كما ردت كلية الحقوق بجامعة ووهان (الصين)، فضلاً عن خمسة أشخاص.

٩- وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥ - حتى الآن) خصصت لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومة التعليم الابتدائي والثانوي، بينما تركز المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي والتدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة المدرسين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والأفراد العسكريين. والموظفون المدنيون، "هم فئة يمكن، بحسب القوانين الوطنية والهياكل الحكومية، أن تتضمن المسؤولين وواضعي السياسات من وزارات الحكومة وإداراتها والدبلوماسيين والموظفين في الحكومة المحلية والبلديات فضلاً عن الوكالات المالية والاقتصادية والمدرسين والعاملين في مهن الصحة العامة وفي الحقل الاجتماعي"[(١)].

(١) انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، المرحلة الثانية، خطة العمل*، نيويورك وجنيف، ٢٠١٢، الفقرة ٣٧.

ثانياً- الردود الواردة من الحكومات

١٠- قدمت حكومة **الأرجنتين** رداً مستفيضاً أعد بجهد تعاوني فيما بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغيرهم من المؤسسات. وكقطاعات مستهدفة للمرحلة الثالثة، أشار إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وقوات الأمن والجيش، والموظفين المدنيين وكذا موظفي البلديات، والحكومة المحلية وعامة الجمهور، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى القواعد الشعبية. وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، سلط الضوء على ضرورة التفكير في انتهاكات حقوق الإنسان خلال حقبة الديكتاتورية العسكرية السابقة، ولا سيما من أجل تمكين الطلاب والشباب لكي يصبحوا فاعلين سياسيين؛ وتنقيح الكتب المدرسية لمكافحة القوالب النمطية المتعلقة بالفئات المستضعفة؛ ومنع العنف المؤسسي والتعذيب والعنف الاجتماعي، ولا سيما في الألعاب الرياضية، والعنف القائم على أساس نوع الجنس. كما قدم الرد معلومات عن مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي قام بها مختلف الفاعلين الوطنيين.

١١- وذكرت حكومة **أرمينيا** أن قطاعات التركيز للمرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي ينبغي أن تكون مستهدفة أيضاً في المرحلة الثالثة، بما أن العمل المتصل بالمرحلتين الأولى والثانية لم يكتمل بعد. وأشارت أرمينيا إلى المجالات المواضيعية التالية للمرحلة الثالثة: حقوق الإنسان وآليات الحماية على الصعيدين الوطني والدولي؛ والحقوق والمسؤوليات؛ والتثقيف بشأن الإبادة الجماعية؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والتثقيف البيئي؛ والتربية الجنسانية؛ والقانون الانتخابي. وفيما يتعلق بالقطاعات المستهدفة، أشارت إلى أعضاء المجتمعات المحلية الريفية؛ وهيئات الحكم الذاتي المحلي؛ وموظفي الدولة والموظفين العموميين؛ وعمال القطاع الخاص؛ والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛ والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية؛ والمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم ما قبل المدرسي؛ ومؤسسات التعليم العالي؛ والصحافيين؛ والفئات المستضعفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة؛ وصانعو القرار؛ وقطاع الأعمال التجارية. وتتضمن الاستراتيجيات المقترحة للمرحلة الثالثة تدريب المدرسين بتعاون مع جامعات علوم التربية؛ وإنشاء مراكز الموارد والمواد الإعلامية؛ والدعم الحكومي لمشاريع المنظمات غير الحكومية؛ وتطوير منهجيات جديدة بما في ذلك للتعلم عن بعد؛ واستعراض الأقران فيما بين البلدان؛ وإنشاء نظم الرصد والتقييم؛ وإدراج التزامات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في القانون المحلي. ومن المفروض أن تستمر المرحلة الثالثة عشر سنوات، من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤.

١٢- وأحالت حكومة **أذربيجان** مقترحات مفوض حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان ومعهد حقوق الإنسان التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في أذربيجان. وسيشار إلى مقترحات كل منهما في الفروع الواردة أدناه في إطار الردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومن المجتمع المدني.

١٣- وسلطت حكومة **البحرين** الضوء على أهمية اعتبار التثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية تعلم تيسر المشاركة الفاعلة الرامية إلى حل المشاكل المتصلة بحياة الطلاب وتحديد الشواغل والأولويات المتعلقة بحقوق الإنسان بالنسبة للمجتمع المحلي والمجتمع. ومن قضايا التركيز التي سلطت عليها الضوء للمرحلة الثالثة التعايش السلمي وتقدير التنوع، فضلاً عن الديمقراطية وما يتصل بها من أساليب صنع القرار. ومن الاستراتيجيات المقترحة إدماج القيم والمفاهيم والمهارات ذات الصلة في المناهج والكتب المدرسية؛ وتدريب المدربين؛ وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك تدريب المدرسين والمديرين والأولياء ووسائط الإعلام والمحامين؛ واستحداث مواد، من بينها تصميم المواقع الشبكية.

١٤- وأشارت حكومة **البوسنة والهرسك** إلى قطاعي التعليم والخدمة المدنية كقطاعات مستهدفة للمرحلة الثالثة. واقترحت في المجالات المواضيعية حظر التمييز، لا سيما فيما يتعلق بالحق في التعليم، والتركيز على تدريب المدرسين العاملين مع الأطفال المنتمين إلى الأقليات والأسر المهاجرة والأطفال ذوي الإعاقة.

١٥- وأوصت حكومة **كوستاريكا** بالتركيز على موظفي العدل، ولا سيما القضاة وأعضاء النيابة العامة وقضاة الصلح. وفيما يتعلق بمواضيع محددة، اقترحت كوستاريكا مبدأ المساواة وعدم التمييز فيما يتصل بفئات محددة.

١٦- وشددت حكومة **إستونيا** على أن هناك حاجة مستمرة إلى تثقيف الفئات التي سبق استهدافها في المرحلتين السابقتين، أي المدرسين وسائر العاملين في مجال التعليم ومديري المدارس والعاملين في الحقل الاجتماعي. ويمكن أن تشمل المجموعات المستهدفة الأخرى قادة المنظمات الشبابية والصحافيين وغيرهم من الإعلاميين. واقترحت إستونيا إعطاء أولوية مواضيعية لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان في الحياة اليومية واستراتيجيات التدخل الممكنة.

١٧- وقدمت حكومة **غواتيمالا** تقريراً بشأن مبادرات التثقيف المضطلع بها في سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان عام ٢٠٠٧ وتنفيذها. واقترحت غواتيمالا أن تركز المرحلة الثالثة على ثقافة السلام من أجل تعزيز التسامح والتضامن واحترام الحقوق الفردية والجماعية؛ وحل النزاعات وتحويلها، لتوعية السلطات المحلية على وجه الخصوص؛ وبناء القدرات المؤسسية لكفالة امتثال الدول لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويمكن لفئات التركيز المستهدفة أن تشمل الموظفين العموميين وقادة المجتمعات المحلية وعامة الجمهور.

١٨- وسلطت حكومة **إيطاليا** الضوء على أهمية أصحاب المصلحة من مثل المنظمات غير الحكومية من شتى القطاعات والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام الجماهيري، بما في ذلك الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. واعتبرت إيطاليا مسألة حرية الدين أو المعتقد والحوار بين الأديان والثقافات من الأولويات الرئيسية من أجل تعزيز التفاهم والتعايش

السلمي. كما أعربت عن التزامها بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما بالإشارة إلى الأعمال ذات الصلة في إطار مجلس حقوق الإنسان.

١٩- واقترحت حكومة **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** التركيز على تمكين المرأة من تبوّؤ المراكز القيادية العليا والتدريب التقني والمهني.

٢٠- وأوصت حكومة **ليتوانيا** ضمن ما يمكن التركيز عليه في المرحلة الثالثة بالتركيز على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ومنعه، ولا سيما العنف المترلي. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون القطاعات المستهدفة المحددة هي المهنيون (مثل الشرطة والقضاة والمحققين والعاملين في الحقل الاجتماعي) الذين يتعاملون مع قضايا العنف أو يقدمون المساعدة والدعم للضحايا.

٢١- واقترحت حكومة **ناميبيا** أن يكون القطاع المستهدف، في ضوء العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، هو قطاع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما حقهم في التنمية وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٢- واقترحت حكومة **البرتغال** أن تركز المرحلة الثالثة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما أنها وجدت نقصاً في المعرفة بهذا المجال على الصعيد الوطني، واعتبرت أن ذلك يشكل اتجاهاً عاماً على الصعيد الدولي أيضاً. واقترحت البرتغال، كقطاعات مستهدفة محددة، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي النيابة العامة والقضاة والمحامين وأعضاء المنظمات غير الحكومية، اعتباراً لدورهم في تعزيز فهم أفضل لهذه الحقوق وإمكانية التقاضي بشأنها. كما ذكرت كجمهور مستهدف أيضاً الموظفين العموميين، وذلك من أجل ضمان اشتمال السياسات العامة لمزيد من التركيز على حقوق الإنسان. وأضافت البرتغال ضرورة استمرار الجهود السابقة المتعلقة بالنظم المدرسية وتوسيع نطاقها لتشمل التعليم ما قبل المدرسي، وإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناهج الدراسية، ولا سيما مكافحة الفقر والإدماج الاجتماعي؛ ويمكن للتركيز أن ينصب على تدريب المدرسين والمدربين وغيرهم من مهنيي التربية. وسلطت الضوء أيضاً على أهمية تدريب صناع السياسات والمشرعين والإعلاميين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمعات المحلية. ويمكن أن تشمل المجالات المواضيعية المحددة مكافحة التمييز وأوجه التفاوت الاجتماعية؛ وتعزيز بيئات آمنة للتعلم؛ والمسؤولية الاجتماعية لوسائط الإعلام.

٢٣- واقترحت حكومة **رومانيا** استهداف تلاميذ ومدرسي المدارس الابتدائية والثانوية، مع تركيز مواضيعي على حقوق الإنسان وحقوق الطفل من خلال التعليم غير الرسمي والأنشطة الخارجة عن المناهج، فضلاً عن الفاعلين النافذين القادرين على تعزيز وعي الجمهور بالمواطنة الديمقراطية وبحقوق الإنسان.

٢٤- واقترحت حكومة **جمهورية صربيا** ضرورة تركيز المرحلة الثالثة على تدريب السلطة القضائية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما التطبيق المحلي للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها.

٢٥- واقترحت حكومة **السودان** ضمن المجموعات المستهدفة وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا الاتجار. ويمكن للمجالات المواضيعية أن تشمل حرية الرأي والتعبير، والحقوق والقيود؛ ودور وسائط الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والاتجار بالأشخاص.

٢٦- واقترحت حكومة **أوروغواي** ضمن القطاعات المستهدفة الأشخاص محدودي الإمكانيات في الحصول على حقوقهم، ولا سيما الفقراء وكذلك المراهقون والشباب والبالغون المنخرطون في التعليم غير الرسمي والرسمي، والمدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المربون. أما المواضيع التي يمكن تناولها فهي عالمية حقوق الإنسان كشرط للتأكيد على الهويات الخاصة واحترام التنوع؛ وإمكانية الحصول على تعليم عام جيد للأطفال والشباب المنحدرين من الطبقات الاجتماعية المهمشة، لتيسير اندماجهم الاجتماعي؛ وتحديد انتهاكات حقوق الإنسان في الممارسات المؤسسية للمؤسسات الديمقراطية، وهي ظاهرة تعتبر أقل ظهوراً لكنها أكثر تكراراً.

ثالثاً- الردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٧- أكدت **اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان** على ضرورة مواصلة تنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل القطاعات التي سلطت عليها الضوء المرحلتان الأولى والثانية من البرنامج العالمي، نظراً للتحديات التي لا تزال قائمة على الصعيد الوطني؛ وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة منظوراتها بشأن السياق الأسترالي. ودافعت إضافة إلى ذلك، عن الخيارات التالية بوصفها مجالات تركيز للمرحلة الثالثة: حقوق الإنسان والإنترنت؛ وقطاع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وحقوق الشعوب الأصلية؛ وحقوق الإنسان وطالبو اللجوء؛ وحقوق الإنسان والبيئة، ولا سيما فيما يتصل بتأثير تغير المناخ.

٢٨- واقترحت **اللجنة التزانية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد** أن تتناول المرحلة الثالثة المهنيين العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من قبيل البرلمانيين، وصناع السياسات والقرارات، والصحافيين، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، والعاملين في الحقل الاجتماعي، والأطباء والممرضين، وقادة المجتمعات المحلية. وشددت اللجنة على أهمية أن يكون للبلدان الأفريقية مهنيون ذوو معرفة، ولا سيما صناع القرار، ومن يتعاملون مباشرة مع السكان على مستوى القاعدة الشعبية مثل العاملين في القطاع الطبي، والقادرون على وضع سياسات وممارسات تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، اقترحت اللجنة

التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان لفائدة الأطفال والشباب خارج النظام المدرسي الرسمي، ومنهم مثلاً أطفال الشوارع والأطفال العاملون والأطفال واليافعون المشردون لأنهم الأكثر عرضة للإهمال والأكثر استضعافاً ولأن أعدادهم آخذة في التزايد باستمرار في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

٢٩- وأشارت **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا** إلى التطورات المسجلة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في سياق المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي. وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، اقترحت اللجنة التركيز على المشرعين وصناع القرارات والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وأعضاء النيابة العامة والإعلاميين وأعوان السجون. وفي نظم التعليم الرسمي، أبرزت اللجنة ضرورة التركيز على تلاميذ المدارس الابتدائية، وكذا مديري المدارس الابتدائية والثانوية وواضعي المناهج الدراسية، وتوسيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي ليشمل كليات غير كليات الحقوق. واقترحت أيضاً استهداف عامة الجمهور، وتنظيم أسبوع لحقوق الإنسان من أجل تعزيز التسامح والسلام وثقافة حقوق الإنسان. وبخصوص المجالات المواضيعية، اقترحت اللجنة التركيز على مناهضة التعذيب والعنف المترلي؛ والحق في التنمية والحقوق البيئية؛ والديمقراطية والحريات المدنية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العدل؛ وحقوق الإنسان ووسائط الإعلام؛ والحكم الرشيد وحقوق الإنسان؛ والتجارة الدولية وحقوق الإنسان.

٣٠- ورحب **مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا** بالبرنامج العالمي بوصفه إطاراً لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتحديداً حقوق الطفل، وهو أمر يحظى بالأولوية لدى أمين المظالم منذ عام ٢٠٠٨. واستناداً إلى تجربته الوطنية ودراستين استقصائيين أجراهما عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، أوصى المفوض أن تركز المرحلة الثالثة على عدم التمييز وحقوق الطفل، بالنسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية، ومهنيي الرعاية البديلة والفاعلين في النظام القضائي (القضاة والمحامون وأعضاء النيابة العامة ورجال الشرطة والأخصائيون النفسيون)، مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالأطفال الذين ينتمون إلى أقليات أو فئات مستضعفة أخرى.

٣١- وأبلغ **المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان** عن محدودية أثر المرحلتين الأوليين على النظام التعليمي الدانمركي، وذلك بسبب عدم تحديد الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الرسميين للأولويات. وبناء على ذلك، اقترح المعهد التركيز على تأمين قيمة ونوعية المراحل السابقة. وفي هذا السياق، سلط الضوء على ضرورة مدّ الجسور بين قطاعات التعليم الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي، واستكشاف الكيفية التي يمكن أن تتكامل وتتداعم بها، وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتبادلها. وإضافة إلى ذلك، أوصى المعهد أن تركز المرحلة الثالثة على تعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما على المستوى الحكومي، وذلك بهدف تحويل الإعلان إلى صك ملزم قانوناً خلال المرحلة الثالثة.

٣٢- وسلط **ديوان المظالم في كولومبيا** الضوء على دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التصدي للتحديات العالمية، ومنها البطالة وعدم وجود ضمانات وتشريعات تتعلق بالعمل؛ والتأثير الاجتماعي للتكنولوجيات الجديدة والتنمية غير المستدامة؛ ووفيات المواليد والوفيات النفاسية والأمراض المتوطنة بسبب محدودية توافر الضمان الاجتماعي والمساعدة الصحية العامة؛ والتمييز والعنف ضد المرأة، ولا سيما في حالات النزاع، والعنف المنزلي؛ وتفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛ والتمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز. وبناء على ذلك، يمكن للمرحلة الثالثة أن تستهدف المسؤولين الحكوميين على وجه الخصوص، وكذا من هم متورطون في النزاعات المسلحة، بمن فيهم الضحايا والمجتمعات المحلية والأفراد العسكريون. وبخصوص المجالات المواضيعية، اقترح ديوان المظالم التركيز على التثقيف المناهض للتمييز والداعم للتعايش السلمي؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة والديمقراطية؛ والضحايا وحقهم في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر؛ وتمكين المرأة والفئات المستضعفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية.

٣٣- وأشار **ديوان المظالم في جمهورية بنما** إلى ضرورة استمرار التدريب في قطاعات تركيز المراحل السابقة وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. واقترح ديوان المظالم أن تستهدف في المرحلة الثالثة عناصر الأمن الوطني (مثل الشرطة وحرس الحدود) ومسؤولي السجون، مع التركيز على حقوق الإنسان والديمقراطية، والأمن القومي والحرمان من الحرية، وكذا الشباب بشكل عام.

٣٤- ورحب **المعهد الألماني لحقوق الإنسان** بالمرحلة الثالثة من البرنامج العالمي وذكر أنه من الأساسي توطيد العمل المضطلع به خلال المرحلتين الأولى والثانية. وينبغي للأنشطة الجارية أن تستمر على هذا النحو، مع تمكين الفئات المستضعفة ووضع برامج لا تعرف الحواجز وشاملة للجميع وكذا استراتيجيات شاملة.

٣٥- واقترح **مفوض حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان** أن تروج المرحلة الثالثة لثقافة السلام، والحقوق الثقافية، والحقوق الجماعية بشكل عام؛ وتعليم المسنين واللاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الثانوية؛ وإنشاء مراكز وشبكات معينة لحقوق إنسان بعينها في إطار المؤسسات الوطنية وتعزيز الموارد المتاحة؛ والتدريب على قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتربية الجنسانية؛ وتدريب المسؤولين الحكوميين ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية؛ ودعم وضع منهجيات تعليمية جديدة استناداً إلى أفضل الممارسات، ونشر المواد القانونية ومواد التدريب.

٣٦- ورحب **المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي** بالمرحلة الثالثة الوشيكة، مشيراً إلى أن المرحلتين السابقتين لم تحققا أغراضهما إلا جزئياً، مع محدودية الإجراءات الحكومية في سياق وطني يتسم بعدم ثقة المواطنين في الممارسة السياسية والمؤسسات العامة وتدني

مستويات المشاركة الاجتماعية والسياسية. ونتيجة لذلك، اعتبر المعهد أنه من الضروري تعزيز الأهداف والأولويات المتصلة بالمرحلتين الأولى والثانية، ولا سيما تدريب المدرسين والموظفين العموميين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والعسكريين، وكذا غيرهم من المهنيين؛ وأكد أهمية وضع خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بوصفها منهاجاً مشتركاً للفاعلين في الحكومة والتعليم. واقترح المعهد فترة لتقييم المرحلتين الأوليين قبل بدء المرحلة الثالثة؛ كما اقترح أن تستهدف المرحلة الثالثة الشباب (من ١٨ إلى ٣٠ سنة)، من أجل تعزيز المواطنة الفاعلة، وكذا المشرعين وصناع السياسات ووسائط الإعلام الجماهيري. وينبغي للمرحلة الثالثة أن تركز على تعزيز الديمقراطية من خلال تعليم المواطنة الفاعلة واستخدام الآليات الديمقراطية لتعزيز حقوق الإنسان.

٣٧- وشددت **اللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان** على الحاجة إلى الاستمرارية بين المرحلتين الثانية والثالثة، بالنظر إلى حجم القطاعات المستهدفة للمرحلة الثانية وتنوع احتياجات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وعدم وجود خطط وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في العديد من البلدان، وعدم كفاية خمس سنوات كإطار زمني لإضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان بصورة ممنهجة ومعقولة. وبناء على ذلك، اقترحت اللجنة أن تركز المرحلة الثالثة على القطاعات المستهدفة للمرحلة الثانية، مع إضافة الجهاز القضائي والتركيز على السلطات الصحية والمحلية. وينبغي أن يطلب إلى الدول وضع خطط عمل وطنية مستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك توفير الموارد الكافية. وينبغي للمفوضية السامية تقييم التقدم المحرز حتى الآن. وقد تبع توصيات اللجنة سرد للجهود المبذولة مؤخراً في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في آيرلندا، على النحو المفصل في تقرير اللجنة لعام ٢٠١١ المعنون 'التثقيف في مجال حقوق الإنسان في آيرلندا - عرض عام'.

٣٨- وقدمت **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا** تقريراً عما اضطلعت به من أنشطة تثقيف في مجال حقوق الإنسان واقترحت أن تركز المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي على التدريب المتعلق بحقوق العمل وكذا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في القطاع الخاص، وذلك في ضوء ما يوجد من انتهاكات حقوق الإنسان على يد أرباب العمل. كما اقترحت التركيز على إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لكليات أخرى غير كليات الحقوق، من قبيل الطب والعلوم السياسية والاجتماعية وعلوم التربية، من أجل تعزيز معرفة حقوق الإنسان والمهارات المتعلقة بها لدى الموارد البشرية المستقبلية للقطاع العام.

٣٩- وقدمت **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر** تقريراً عن التقدم المحرز في التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠٠٦، ولا سيما الخطوات التي اتخذها الفاعلون الوطنيون من أجل وضع خطة عمل ترمي إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال نظام التعليم الرسمي.

٤٠- وأشارت **اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان** إلى تقريرها السابق (أيار/مايو ٢٠١٢) المتعلق بتنفيذ البرنامج العالمي، وسلطت الضوء على الافتقار إلى استراتيجية وطنية منتظمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى ضرورة أن يستمر في المرحلة الثالثة ما تحدد من فرص حوار بين المجتمع المدني والمكلفين بالمسؤولية في المرحلتين السابقتين، وذلك بغرض ترسيخ وتوسيع نطاق التقدم المحرز حتى الآن. وفيما يتعلق بمجالات التركيز، اقترحت اللجنة مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والتعليم، وذلك من أجل توسيع نطاق فهم المكلفين بالمسؤولية لمسؤولية الإعمال التدريجي لهذه الحقوق. وكبديل لذلك، اقترحت اللجنة التركيز على المعايير الدولية الناشئة لحقوق الإنسان كتلك المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والميل الجنسي والهوية الجنسانية؛ وفيما يتعلق بالنظم الدراسية، يمكن للمرحلة الثالثة أن تعالج كيفية التعامل مع العنف وسوء المعاملة وتسلط الأقران من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. وأخيراً، سلطت اللجنة الضوء على أهمية تطوير واستخدام منهجيات فعالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بوصفها مجال تركيز مستمر للبرنامج العالمي.

٤١- وقدم **أمين مظالم البرتغال** حقوق الإنسان للمسنين كقضية ذات أولوية، نظراً لعدم وجود صكوك دولية خاصة ذات صلة ولتزايد أهمية هذه المسألة في المجتمع. ولا يمكن للفئات المستهدفة المعنية أن تنحصر في عامة الجمهور، بل يجب أن تشمل أيضاً الكيانات العامة والخاصة التي تعمل بصورة مباشرة مع المسنين، مثل الخدمات الاجتماعية والشرطة والسلطات المحلية ودور المسنين.

٤٢- واعتبر **محامي الشعب في جمهورية ألبانيا** أن مجال التركيز ذا الأولوية للمرحلة الثالثة يمكن أن يكون حماية تمكين الفئات المستضعفة من مثل الأقليات، والنساء ضحايا العنف، وضحايا الاتجار بالبشر، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء، وفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والروما، والمجتمعات المتضررة من عمليات "الأخذ بالثأر". وحسب التجربة الألبانية، يمكن للجماهير المستهدفة بالبرامج التعليمية ذات الصلة أن تشمل فيما تشمل المؤسسات المركزية والمحلية والمجتمع المدني والطوائف الدينية ووسائط الإعلام، وكذا الأفراد المنتمين إلى تلك المجموعات.

٤٣- واقترحت **لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا** تعزيز حقوق النساء والفتيات في أوساط عامة الجمهور، مع التركيز على العنف الجنساني والجنسي. وذكرت اللجنة أن هذه المسألة تمثل أولوية بالنسبة للمنطقة التي تعرف أعلى نسب العنف ضد النساء والفتيات (أي الاغتصاب، والزواج القسري، والعنف المترلي والقتل)، إضافة إلى ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

رابعاً- الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية

٤٤- عرضت **وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية** نتائج المشاورة الأوروبية التي أجريت سنة ٢٠٠٩ لتحديد الوضع وتقييم الاحتياجات المؤسسية في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأبرزت المشاورة وجود فجوات رئيسية: الافتقار إلى الدعم التدريبي للمدافعين عن حقوق الإنسان وفئات الأقليات؛ وكون التدريب في مجال حقوق الإنسان المقدم للشرطة عنصراً قائماً بذاته يبقى عند مستوى التدريب الأساسي، مع محدودية دمجه بصورة حاسمة في الإطار الأوسع لتدريب الشرطة والتطوير المهني المستمر؛ وتدني مستوى الوعي بحقوق الإنسان في نظام الرعاية الصحية؛ والحاجة إلى تدخلات تربوية من أجل تحسين النظم القانونية الموجهة أساساً إلى العاملين في المهن القانونية، لكي يصبحوا أكثر وعياً بالحواجز الخاصة التي تعترض مختلف فئات المجتمع وما لها من قضايا واحتياجات خاصة والاستجابة لها.

٤٥- واقترح مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع **لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا** أن تركز المرحلة الثالثة على ثلاثة مجالات: أولاً، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تستهدفهم مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان لكن على أن تستهدف أيضاً مؤسسات الدولة المسؤولة عن إعمال هذه الحقوق، مثل السلطات المحلية والسلطات التعليمية على جميع المستويات والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛ وثانياً، حقوق المرأة والعنف ضد المرأة، وهو يمثل مشكلة ملحة في جميع أنحاء منطقة المنظمة وله انعكاسات بعيدة الأثر على إدماج المرأة في المجتمع؛ وثالثاً، حقوق المهاجرين، بحيث تستهدف هذه الفئة، وكذا السلطات الوطنية للهجرة.

٤٦- واعتبرت **منظمة الدول الأمريكية** أن المرحلة الثالثة يمكن أن تركز، إضافة إلى قطاعات تركيز المرحلتين السابقتين، على قادة وأعضاء منظمات المجتمع المدني المنخرطين في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعليم من أجل مواطنة ديمقراطية، والشباب و/أو بناء ثقافة السلام؛ ومهنيي وشركات قطاع الأعمال التجارية العاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ووسائط الإعلام الجماهيرية، وذلك ليس فقط من أجل المساهمة في تحسين نوعية المعلومات، وإنما أيضاً لعملها التربوي؛ والمانحين المشاركين في التعاون الدولي، من أجل تعزيز كفاءة استثمار الموارد المتاحة. وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال والشباب، أشارت منظمة الدول الأمريكية إلى التعايش في المدارس، وذلك بهدف منع العنف في المدارس؛ والشفافية والنزاهة، من أجل مكافحة الفساد؛ واستخدام الفنون ووسائط الإعلام كأدوات أساسية من أجل تشجيع الإبداع، واحترام الذات، والاندماج والتماسك الاجتماعي؛ والمسائل الاقتصادية والمالية المتصلة بممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٧- وسلطت **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة** (اليونسكو) الضوء على الحاجة إلى إبقاء التركيز، في المرحلة الثالثة، على المدرسين والمربين في التعليم غير الرسمي. كما سلطت الضوء على ضرورة التصدي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المجتمعي للكبار من أجل الوصول إلى الأولياء وأفراد أسرهم، بما أن البحوث تبين أن تجارب الأطفال قبل بدء المرحلة الابتدائية تشكل مواقفهم وقيمهم وسلوكياتهم وعاداتهم ومهاراتهم وهويتهم في جميع مراحل الحياة. كما أشارت اليونسكو، ضمن الفئات المستهدفة الممكنة، إلى الشباب والفئات المستضعفة بمن في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون. وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، اقترحت اليونسكو تطوير الكفاءات في مجال قيم ومبادئ حقوق الإنسان، مشيرة إلى التركيز على التربية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حيث صلتها ببرنامج ما بعد ٢٠١٥؛ والإدماج الاجتماعي، مع التأكيد على مسألة الملاءمة الثقافية لمضمون التعليم وأساليبه؛ والمشاركة المدنية والسياسية، ولا سيما الموجهة للشباب؛ وحقوق الطفل، ولا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والحق في الإلمام بالقراءة والكتابة كجزء لا يتجزأ من الحق في التعليم. وإضافة إلى ذلك، اقترحت اليونسكو ضرورة أن تستند المرحلة الثالثة إلى المرحلتين السابقتين من البرنامج العالمي وأن تعزز الاستعراض الشامل للإجراءات المتخذة حتى الآن، بغرض تسليط الضوء على الفرص والتقدم المحرز، وكذا الثغرات والتحديات التي لا تزال قائمة. وعلاوة على ذلك، يمكن ربط البرنامج العالمي بمختلف المبادرات الدولية واستفادته منها، من مثل فرقة العمل المعنية بقياسات التعليم، والتي تسعى إلى تحديد نتائج التعلم لبرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والحوار المتواصل بشأن برنامج التعليم لما بعد ٢٠١٥.

٤٨- وأشارت **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (الأونروا) إلى أعمالها خلال المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي والتحديات التي واجهتها والدروس التي استخلصتها. وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، اقترحت الأونروا التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان بصورة مفصلة على الطفلة وتتناول على وجه التحديد التمييز بين الجنسين؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتواصل مع الشباب، في البيئات الرسمية وغير الرسمية على السواء.

٤٩- واقترحت **المنظمة العالمية للأرصاد الجوية** أن تتناول المرحلة الثالثة المجتمع المدني عامة فيما يتصل بالقضايا المواضيعية لحقوق الإنسان من مثل الحصول على الغذاء والماء والطاقة، والحماية من الأخطار الطبيعية في ظل مناخ متغير، وذلك بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى زيادة طاقات المجتمعات وقدرتها على التكيف مع تغيرات المناخ، وهو ما يهدد النظم الاجتماعية - الاقتصادية.

خامساً- الردود الواردة من المجتمع المدني

ألف- الردود الواردة من فرادى المنظمات غير الحكومية

٥٠- اقترحت **وكالة نشر القانون الإنساني الدولي في أفريقيا الوسطى** التركيز، بشكل يراعي البلدان الأفريقية مراعاة خاصة، على المدرسين، ولا سيما من يتعاملون منهم مع التثقيف المدني، وكذلك الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين والأفراد العسكريون والمحامون وعامة الجمهور، من خلال حملات التوعية والحملات الإعلامية. وبخصوص المجالات المواضيعية، ينبغي أن تتركز الجهود على الحقوق المدنية والسياسية، نظراً لانتهاكها المتكرر في السياق الأفريقي، ودون إغفال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٥١- وأوصى **فرع النمسا لمنظمة العفو الدولية** بالتركيز على مواصلة مأسسة واستدامة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع مستويات التعليم الرسمي، بدءاً بالتعليم ما قبل المدرسي ووصولاً إلى التعليم الرسمي إلى التعليم العالي، ولا سيما مؤسسات تدريب المدرسين. وتناول أيضاً ضرورة تعزيز التثقيف غير الرسمي في مجال حقوق الإنسان، وذلك باستهداف حركات الشباب والعاملين في قطاع الشباب والعاملين في الحقل الاجتماعي ومنظمي الأنشطة المجتمعية وغيرهم. وثمة حاجة شاملة في هذا المجال هي تطوير المنهجيات السليمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٥٢- واعتبرت **جمعية القلوب الرحيمة** أن المرحلة الثالثة ينبغي أن تستهدف العاملين في وسائط الإعلام الجماهيري والصحافيين، نظراً لتأثيرهم في تشكيل ثقافة المجتمع وعقول الناس.

٥٣- واقترح **مركز تعليم المواطنة في سلوفينيا** التركيز على تعليم الكبار غير الرسمي والرسمي، ولا سيما الفئات المستضعفة من المواطنين (مثل المسنين والمهمشين اجتماعياً والأشخاص ذوي الإعاقة). واقترحت أيضاً التركيز على تنمية قدرات مواطنة فاعلة، وكذلك الكفاءات والاستراتيجيات الرئيسية الرامية إلى التعامل مع البيئات العدائية.

٥٤- وسلط **المركز القبرصي لحقوق الإنسان** الضوء على القيود الموجودة في قبرص على التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٥٥- وتشاورت **منظمة التثقيف بالديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا** مع المنظمات الأعضاء فيها في أوروبا وعددها ٥٣ منظمة، وأوصت بأن تعالج المرحلة الثالثة المتعلمين البالغين ومعلمي الكبار، وكذا منظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية بصفتها جهات مقدمة للتعليم غير الرسمي، وذلك بهدف تمكين الأفراد والجماعات من المطالبة بحقوقهم. واقترحت أيضاً، ضمن المجالات المواضيعية، قضايا مكافحة التمييز والهجرة واللجوء، وكذا تطوير مهارات المواطنة والكفاءات الأساسية.

٥٦- وأوصت **رابطة تعليم حقوق الإنسان** بمواصلة تعزيز تركيز المرحلة الثانية بغية التمكين من إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للقطاعات المستهدفة من المرحلة الثانية. وينبغي للعمل خلال المرحلة الثالثة أن ينهض باستراتيجيات مستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وكذا تدريب المدربين في مختلف القطاعات.

٥٧- واقترحت **منظمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية**، وهي شبكة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تشكلت حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية، أن تكون الفئة المستهدفة الرئيسية للمرحلة الثالثة هي عامة الجمهور، بما في ذلك قطاعا التعليم الرسمي وغير الرسمي كلاهما، مع التركيز على المدرسين والتعليم المجتمعي. وأوصت المنظمة أيضاً بالالتفات إلى الفئات التالية: فئات الشباب ومن على شاكلتهم من البالغين؛ وفئات المسنين؛ والشعوب الأصلية؛ والعمال المهاجرون؛ والمهاجرون واللاجئون؛ والعمال بشكل عام؛ والجماعات الدينية؛ ومجموعات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي. وبخصوص المجالات المواضيعية، اعتُبرت المنظمة أولوية من الأولويات الحق في الأمن والسلامة الشخصيين، والحق في الصحة؛ وذكرت عدداً من المسائل ذات الصلة، منها الحق في السلامة المدرسية وفي بيئة تعلم آمنة؛ والحقوق البيئية؛ والعنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المترلي؛ وحقوق ومسؤوليات امتلاك الأسلحة؛ وحقوق العمل.

٥٨- واقترح **معهد حقوق الإنسان التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في أذربيجان** التركيز على الشباب. كما قدم المعهد مقترحات بشأن دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومكانته في أذربيجان.

٥٩- واعتبر **البرنامج الهولندي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان** أنه من الصعب المساهمة في المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي من منظور هولندا، مشيراً إلى الافتقار إلى عمل شامل من جانب السلطات الوطنية خلال المرحلتين الأوليين.

٦٠- واقترحت **الحركة الإنسانية الجديدة**، ضمن المجالات المواضيعية، مسألة التضامن، مع إيلاء اهتمام خاص لـ "الواجبات الإنسانية" باعتبارها مسؤوليات شخصية وجماعية إزاء حقوق الإنسان، وكذا التثقيف في مجال حقوق الإنسان في حالات الطوارئ، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة ذات الصلة من مثل اللاجئين والمشردين والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

٦١- واقترحت **منظمة سوكا غاكاي الدولية** التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أوساط حركات اليافعين والشباب، وهما من مقدمي خدمات التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمستفيدين منها في آن واحد. وإضافة إلى ذلك، أكدت أنه ينبغي أن تشمل المرحلة الثالثة الروابط مع المرحلتين السابقتين، مع ضرورة استمرار العمل ذي الصلة. وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، اقترحت التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل منع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والقضاء عليها؛

وسيأتي الزخم من الاحتفال بمناسبتين سنويتين هما الذكرى السنوية الخمسون لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام ٢٠١٥ والذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عام ٢٠١٦.

٦٢- واقترح **صندوق الولايات المتحدة لليونيسيف** أن تركز المرحلة الثالثة على الأطفال والمجتمعات المحلية الأشد فقراً وتهميشاً، ولا سيما الفتيات والأقليات وأطفال الشعوب الأصلية، وكذا الأشخاص ذوو الإعاقة. وينبغي أن تشمل المسائل المواضيعية صحة الأمهات والمواليد؛ والحصول على التعليم الجيد؛ والمساواة بين الجنسين؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستشمل الفئات المستهدفة المدرسين في التعليم غير الرسمي، ومنظمي الأنشطة المجتمعية، والعاملين في المجال الديني، ومقدمي الرعاية الصحية، ووسائط الإعلام.

باء- الردود الواردة من مصادر أخرى

٦٣- اقترح معهد المصلحة العامة وقانون التنمية التابع **لكلية الحقوق بجامعة ووهان** (الصين) التركيز على التمكين القانوني، واستهداف العاملين في المجال القانوني في المستويات الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني، وأفراد المجتمع المحلي. ويمكن في هذا السياق أن تشمل مجالات التركيز المواضيعية حقوق الإنسان بصفة عامة والآليات الدولية لحقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق العمل، والحقوق المتصلة بحماية البيئية.

٦٤- وشملت الردود الفردية رداً وارداً من أستاذ بجامعة كولومبيا يؤيد التركيز على مدرسي المدارس الثانوية، نظراً لما لهم من دور مضاعف، من خلال تدريب ملائم قبل الخدمة وأثناءها، وكذا الدعم المستمر؛ وسلط أربعة أشخاص الضوء على ضرورة التركيز على مسائل اللغات في سياقات التعليم الرسمي وغير الرسمي، ولا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين، واللاجئين، وجماعات الشعوب الأصلية والأقليات، وكذا التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي.

جيم- تقرير عن مشاورة نظام توزيع البريد الإلكتروني للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٦٥- قدمت رابطة تعليم حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعلمها التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة تقريراً يلخص ٤١ مساهمة واردة من ١٩ بلداً عن مشاورة أجريت على شبكة الإنترنت في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ باستخدام نظام توزيع

البريد الإلكتروني للبرنامج، وهو شبكة لما يزيد على ٠٠٠ ١٠ فرد ومنظمة مهتمين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦٦- ويسلط التقرير الضوء على الافتقار إلى الإدماج المنهجي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظم التعليم الرسمي في بلدان شتى، وكذا على الفرصة التي يتيحها البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لبعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لتخصيص الموارد وتعزيز البحث في مسائل التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وأوصى العديد من الذين تقدموا بمساهمات بأن يستمر خلال المرحلة الثالثة استهداف المجالات التي شملتها المرحلتان الأولى والثانية مع تجديد الجهود في قطاع التعليم قاطبة، حيث ينبغي أن يصبح التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتدريب المدرسين في مجال حقوق الإنسان إلزامياً، وكذا في حالة صناع القرار والمشرعين والمسؤولين الحكوميين. وأوصى البعض بزيادة استخدام الأدوات غير النظامية من مثل شبكات التواصل الاجتماعي.

٦٧- كما يشدد التقرير على توافق الآراء فيما بين المتقدمين بمساهمات بشأن الحاجة إلى تعاون وثيق بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وإلى الإثراء المتبادل فيما بين منهجيات ونهج التعليمين الرسمي وغير الرسمي. وتشمل جهود منظمات المجتمع المدني في التثقيف غير الرسمي في مجال حقوق الإنسان ما تبذله من جهود موجهة إلى منظمات الخدمات المجتمعية؛ والجماعات الدينية؛ والشعوب الأصلية؛ والمهاجرين واللاجئين؛ وعامة العمال؛ وفئات الشباب ونوادي ما بعد اليوم الدراسي؛ والمنظمات الرياضية. ويمكن للسلطات الوطنية أن تزيد من دعم تلك الجهود، بما في ذلك من خلال كفالة بيئة آمنة ومواتية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦٨- وسلط المساهمون في المشاورة الضوء على مجموعة متنوعة من المواضيع ذات الأولوية للمرحلة الثالثة، ومنها المساواة وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ وتسوية التراعات؛ والفئات المستضعفة؛ والحق في الأمن والسلامة الشخصيين؛ والحق في الصحة؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والثقافة؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتكنولوجيا؛ وحقوق الإنسان والأعمال التجارية؛ والقضايا الجنسانية؛ والتثقيف بشأن الإبادة؛ وحقوق الإنسان في الانتخابات.

سادساً- الاستنتاجات

٦٩- أظهرت التعليقات الواردة من الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية تنوع النهج والأولويات فيما يتعلق بالقطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو المسائل المواضيعية للمرحلة الثالثة من البرنامج العالمي، وهي كثيراً ما

تعكس السياقات الوطنية والإقليمية. وتحدد الفقرات التالية الأنماط الشاملة والاستنتاجات العامة التي يمكن استخلاصها من الردود الواردة.

٧٠- ركزت أغلبية المجيبين – وتشمل ١١ حكومة وطنية و١٢ مؤسسة وطنية ومنظمتين حكوميتين دوليتين، و٦ منظمات من منظمات المجتمع المدني – وكذا المشاورة العالمية، على ضرورة مواصلة العمل مع القطاعات المستهدفة التي تم تحديدها سلفاً في المرحلتين السابقتين، أي نظام التعليم الرسمي – بما فيه الابتدائي والثانوي والعالي وبوجه خاص تدريب المربين (من مدرسين وأساتذة وسائر العاملين في مجال التعليم) (١٩ مجيباً والمشاورة العالمية) – وكذا تدريب الموظفين العموميين (١٤ مجيباً) والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (٧ مجيبين) والجيش (٧ مجيبين).

٧١- وسلط هؤلاء المجيبون الضوء على الثغرات وعلى الافتقار بشكل عام إلى تحديد الأولويات واتخاذ الإجراءات من جانب السلطات المختصة، ولا سيما فيما يتعلق بوضع السياسات وكذا وضع استراتيجيات تنفيذ وخطط عمل شاملة ومستدامة بما يلزم من موارد مخصصة، في سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وكذلك في ضوء إذاعة إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالتالي، سلط المجيبون الضوء على ضرورة الدفع قدماً بالتنفيذ في المجالات التي لم تتخذ فيها إجراءات ذات بال وترسيخ العمل المنجز، وإجراء البحوث ذات الصلة وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتبادلها، وصقل منهجيات ونهج التعليم والتدريب – بما في ذلك نظم الرصد والتقييم – بناء على الممارسات الجيدة التي أثبتت جدواها، وتعزيز الحوار بين المكلفين بالمسؤولية والمجتمع المدني.

٧٢- وفي هذا السياق، برز بشكل ملفت في الردود أن فئة مستهدفة تحتاج إلى اهتمام إضافي ومركز وهي فئة المربين، سواء كانوا من مهنيي التربية في نظام التعليم الرسمي (١٩ مجيباً والمشاورة العالمية) – أساساً في التعليم الابتدائي والثانوي، مع التركيز على مؤسسات تدريب المدرسين – أو كانوا عاملين في سياقات غير رسمية (١١ مجيباً والمشاورة العالمية)، ولا سيما العاملون مع الأطفال والشباب. واعتُبر تدريب المدرسين والمربين تدريباً فعالاً في مجال حقوق الإنسان أولوية رئيسية نظراً لقدرتهم التواصلية ودورهم في المجتمع.

٧٣- وحاجج المجيبون الذين أشاروا إلى فئات مهنية أخرى مشمولة بالمرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان – أي الموظفون العموميون، (بمن فيهم واضعو السياسات في القطاع العام، والسلطات المحلية، والعاملون في الحقل الاجتماعي، والعاملون في المجال الصحي)، والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين (بما في ذلك أجهزة الشرطة وإدارات السجون، وكذا قوات الأمن) والعسكريون – حاججوا بأن الحكومات

تحتاج إلى مهنيين ذوي معرفة قادرين على وضع السياسات وصنع القرارات تمشياً مع مبادئ حقوق الإنسان، وكذا تعزيز وحماية حقوق الإنسان نيابة عن الدولة.

٧٤- وثمة فئة مستهدفة جديدة تكررت الإشارة إليها في ردود ١٦ مجيباً (٦ حكومات، و٦ مؤسسات وطنية، ومنظمة دولية، و ٣ ممثلين عن المجتمع المدني) وفي المشاورة العالمية، ألا وهي الإعلاميون والصحافيون ومستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي، اعتباراً لنفوذهم وأثرهم المحتمل على عامة الجمهور، وذلك بغية تشجيع مستوى أعلى من جودة العمل الصحفي إلى جانب مزيد الوعي بمسؤوليتهم الاجتماعية. ومن الفئات النافذة الأخرى التي أشار إليها عدد أقل من المجيبين كأهداف ذات أولوية في المستقبل هناك البرلمانيون والمشرعون والسلطة القضائية.

٧٥- واعتبر ١٢ مجيباً منظمات المجتمع المدني قطاعاً مستهدفاً ذا أولوية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية نظراً للدور الهام الذي تقوم به على المستوى الشعبي. وأشار ١٠ مجيبين والمشاورة العالمية إلى الشباب، وكذا الحركات والمنظمات الشبابية، كجمهور مستهدف ذي أولوية؛ وأعرب عدة مجيبين عن الحاجة إلى دعم جهود التعليم غير الرسمي في التواصل مع الأطفال والشباب خارج نظام التعليم الرسمي.

٧٦- واعتبر عدد من المجيبين، أي أربع حكومات ومؤسستان وطنيتان وثلاث منظمات من المجتمع المدني، أنه ينبغي تكريس المرحلة الثالثة لزيادة الوعي بحقوق الإنسان في صفوف عامة الجمهور، وتمكين الناس من الوقوف وحماية حقوقهم. وأخيراً، وجه ثلاثة مجيبين الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة، لأن البحوث تبين أن تجارب الأطفال في سنواتهم الأولى تشكل هويتهم ومواقفهم في جميع مراحل العمر.

٧٧- وأشار ١٥ مجيباً ضمن الجماهير المستهدفة ذات الأولوية في المستقبل إلى فئات محددة من ذوي الحقوق، وهي، بالترتيب التنازلي الأشخاص ذوو الإعاقة (٨)؛ والأقليات والشعوب الأصلية (٥)؛ والنساء ضحايا العنف (٤)؛ والمهاجرون والعمال المهاجرون (٣)؛ والأشخاص محدودو القدرة على الوصول إلى حقوقهم، ولا سيما السكان الفقراء (٣)؛ والمسنون (٢)؛ والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية (٢)؛ واللاجئون وطالبو اللجوء (١)؛ والفئات المستضعفة في حالات الطوارئ (١)؛ وضحايا الاتجار بالبشر (١)؛ وضحايا النزاعات المسلحة (١).

٧٨- وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية الممكنة، جاءت الردود متباينة جداً لتعكس السياق والأولويات الوطنية. ومن المواضيع المتكررة عدم التمييز والمساواة، لتيسير الاندماج والتماسك الاجتماعي (١٢ مجيباً والمشاورة العالمية)، وكذا ضرورة التركيز على تطوير المعارف والمهارات من أجل النهوض بمواطنة ومشاركة فاعلتين (١٢ مجيباً والمشاورة العالمية)، وذلك مساهمةً في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والمواطنة العالمية.

وسلط سبعة مجيبين الضوء على التركيز على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات؛ وأشار ستة مجيبين إلى حقوق الطفل. واقترح خمسة مجيبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخمسة آخرون الحقوق البيئية. وأشارت بعض البلدان المتضررة من النزاعات (أربعة مجيبين والمشاورة العالمية) إلى التركيز على منع نشوب النزاعات وحلها، بغية بناء ثقافة السلام. وكان من بين المجالات المواضيعية الأخرى التي اقترحها أكثر من مجيب تعزيز بيئة تعلم آمنة لمكافحة العنف وتسلط الأقران والتحرش؛ وحقوق العمل؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق الإنسان والأعمال التجارية.